هي ستة وقد ذكرها في الاذكار وزوائد الروضة وقد نظمها بعضهم في بيتين وهما
لابن ابي شريف ✽ القدح ليس بغيبة في ستة ✽ متظلم ومعرف ومحذر ✽
✽ ولمظهر فسقا ومستفت ومن ✽ طلب الاعانة في ازالة منكر ✽
وذلك لشهرته لا يحتاج الى شرح قوله وفي آخر من اكبر الكبائر لدناءة بين الحديثين
لان ما هو من اكبر الكبائر من جملة الكبائر ولا منافاة ايضا بين الحديث الثاني وبين
الحديث السابق الدال على ان الشرك وحده اكبر الكبائر لان المراد بالاكبر في الحديث السابق
حقيقي في هذا اضافي وهو اعم من الحقيقي قوله واليمين الفاجرة لا يخفى ان الاولى ان يقال
في شرح اثم رتب فيها الوعيد على اليمين الفاجرة المقتطع مال امرئ مسلم او حق من
حقوقه لان على مطلق اليمين الفاجرة الآن يقال التقييد بما ذكر في الاولى جرى
الغالب قوله وقطيعة الرحم قال الكمال ابن ابي شريف رحمه الله تعالى هي تختص القطيعة
بالاساءة او تتعدى الى ترك الاحسان قال ابو زرعة الاقرب الاول انتهى وقد
يقال بل الاقرب الثاني لان الاحاديث امرت بالصلة امرا مؤكدا ناهية عن القطيعة
نهي تحريم مؤكدا ولا واسطة بينهما والصلة ايصال نوع من انواع الاحسان
كما فسرها بذلك غير واحد فالقطيعة ضدها وهي ترك الاحسان انتهى وقد يقال
ان ايصال نوع من الاحسان لا يتعين في المال بل يصدق بالكلمة الطيبة ونحوها كما
يصدق بالمال في بعض الاحوال والحاصل ان ذلك يختلف باختلاف الاقارب حالا
واعتبارا وزمانا ومكانا والاصل كذلك وذلك شاهد لا يحتاج الى تقرير

قوله والرحم القرابة اي من قبل الابوين او احدهما من غير تقييد بمحرمية اي
الوالدين فيه اشارة الى ان اللام في العقوق للعهد الذهني وفيه دفع لما ذكره بعض
الشارحين من ان المصنف انما اطلق العقوق ولم يقيده بالوالدين ليشمل عقوق
الخالة والعم لما في الحديث الخالة بمنزلة الام وفي الصحيحين عم الرجل
صنو ابيه اي مضارعان من اصل واحد ووجه الاندفاع ان اللام لكونها للعهد
تفيد التقييد بالوالدين واما التثنية في الحديثين المذكورين فلا تدل على
انهما كالابوين من كل وجه حتى يكون عقوقهما من الكبائر بل يكفي كونهما كالابوين
في التعظيم والاحترام وان تفاوتت المرتبة وقد صرح بهذا الجواب في قوله واما
حديثهما الخ ولم يكتف بالشارح المذكور اهتماما بالمقصود قوله اي الكلم لان
التكليف انما يتعلق بالافعال دون الاعيان وانما عبر بالاكل اقتداء بالآية
وفي قوله ظلما اشارة الى ان المضاف مقدر على قوله ومال اليتيم دون ذكر مضاف خاص
ليصح تقدير ما يصح اضافته من اكل وغيره من وجوه الاتلاف لكن لما كان
الاكل اعم وجوه الانتفاع اضاف الشارح دون غيره ومن هنا صرح في الدية
به دون سائر وجوه الاتلافات قوله في الحديث من جمع بين صلاتين يشمل التقديم
والتاخير فهو دليل لهما قوله واولى بذلك اي بكونه كبيرة تركها اي الصلاة قوله
والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم اي عمدا كما صرح به الحديث ولذا استغنى
الشارح عن التقييد بذلك واستغنى عن ذلك ايضا بما تقرر في الشريعة من دفع المؤاخذة
بالخطا والنسيان قوله فليتبوأ مقعده من النار التبوء اتخاذ المنزل قوله اما الكذب
على غير فصغيرة اي ما لم يترتب عليه ضرر كما اشار اليه الشارح فيما مر ثم انه يدخل في غيره

قوله والرحم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)